١٢ – توطيد السلام في غرب أفريقيا

خلال الفترة من ٢٠١٦ إلى ٢٠١٧، عقد المجلس عشر جلسات، واتخذ قرارا واحدا، وأصدر خمسة بيانات رئاسية في إطار البند المعنون ”توطيد السلام في غرب أفريقيا“، وهذه زيادة في أنشطة المجلس بمقدار ثلاثة أضعاف مقارنة بالسنتين السابقتين (٢٠١٤-٢٠١٥)[١٣٣]. ويرد في الجدول أدناه مزيد من المعلومات عن الجلسات، بما في ذلك عن المشاركين والمتكلمين والنتائج[١٣٤].

ووافق مجلس الأمن على توصية الأمين العام بدمج مكتب المبعوثة الخاصة للأمين العام لمنطقة الساحل مع مكتب الأمم المتحدة لغرب أفريقيا لإنشاء مكتب الأمم المتحدة لغرب أفريقيا ومنطقة الساحل[١٣٥]. وفي بيان رئاسي صدر في ٢٨ تموز/يوليه ٢٠١٦، رحب المجلس بدمج المكتبين وأشار إلى أنه ينبغي ضمان إدارة هيكل مكتب الأمم المتحدة لغرب أفريقيا ومنطقة الساحل إدارة موحّدة[١٣٦].

وخلال هذه الفترة، استمع المجلس إلى إحاطات قدّمها الممثل الخاص للأمين العام ورئيس مكتب الأمم المتحدة لغرب أفريقيا ومنطقة الساحل، الذي عرض تقارير الأمين العام بشأن آخر التطورات والاتجاهات السياسية في غرب أفريقيا ومنطقة الساحل[١٣٧]. وأبرزت التقارير الجهود التي يبذلها المكتب بغية تعزيز الأنشطة الجارية في مجالات منع نشوب النزاعات والوساطة والمساعي الحميدة، والتعاون دون الإقليمي والإقليمي لمواجهة الأخطار العابرة للحدود والأخطار الشاملة التي تهدد السلام والأمن، ومجالات تعزيز الحكم الرشيد واحترام سيادة القانون وحقوق الإنسان وتعميم مراعاة المنظور الجنساني وتقديم الدعم للمبادرات الإقليمية[١٣٨]. وإضافة إلى ذلك، قدّم الممثل الخاص خلال الفترة قيد الاستعراض معلومات مستكملة إلى المجلس عن التقدم المحرز في تنفيذ استراتيجية الأمم المتحدة المتكاملة لمنطقة الساحل، وذلك بالتعاون الوثيق مع الدول الأعضاء والمنظمات الإقليمية والجهات المعنية الأخرى[١٣٩].

وركّز أعضاء المجلس في مداولاتهم على تطور الاتجاهات السياسية والإدارية والأمنية والاجتماعية والاقتصادية والإنسانية في غرب أفريقيا ومنطقة الساحل، بما في ذلك الأعمال الإرهابية المنسوبة إلى بوكو حرام والمنظمات الأخرى، والجريمة المنظمة عبر الوطنية وغيرها من التهديدات المشتركة المحدقة بالسلام والأمن. وركزت المناقشات في المجلس على تنفيذ ولاية مكتب الأمم المتحدة لغرب أفريقيا ومنطقة الساحل وبعثة الممثل الخاص للأمين العام. وناقش المجلس التحدي المتمثل في الانتخابات وتنصيب حكومة جديدة في العديد من بلدان المنطقة دون الإقليمية والنجاح الذي حققته بلدان المنطقة في مكافحة فيروس إيبولا[١٤٠].

وفي اجتماع عقد في ٢١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٦[١٤١]، ناقش المجلس الأزمة التي أعقبت الانتخابات في غامبيا، وأصدر بيانا رئاسيا دعا فيه السلطات الغامبي إلى الاضطلاع بعملية انتقال سلمية ومنظمة وإلى نقل السلطة إلى الرئيس المنتخب أداما بارو بحلول ١٩ كانون الثاني/يناير ٢٠١٧، وفقا لدستور غامبيا. وأثنى المجلس على مبادرات الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا، وأكد من جديد دعمه للجهود المتواصلة التي تبذلها الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا والاتحاد الأفريقي لتعزيز السلام والاستقرار والحكم الرشيد[١٤٢].

وأيّد المجلس في القرار ٢٣٣٧ (٢٠١٧) قراري الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا والاتحاد الأفريقي بالاعتراف بالسيد أداما بارو رئيساً لغامبيا، ودعا بلدان المنطقة والمنظمات الإقليمية المعنية إلى التعاون مع الرئيس بارو في الجهود التي يبذلها لإنجاز انتقال السلطة[١٤٣]. وفي البيان الرئاسي، رحّب المجلس بالتطورات السياسية

(١٣٣) لمزيد من المعلومات، انظر *المرجع، ملحق ٢٠١٤-٢٠١٥*، الجزء الأول، القسم ١٢، ”توطيد السلام في غرب أفريقيا“.

(١٣٤) في عامي ٢٠١٤ و ٢٠١٥، عقد المجلس ثلاث جلسات ولم يتخذ فيها أي قرار.

(١٣٥) انظر S/2016/88 و S/2016/89.

(١٣٦) S/PRST/2016/11، الفقرة الثانية.

(١٣٧) S/2015/1012 و S/2016/566 و S/2016/1072 و S/2017/563.

(١٣٨) لمزيد من المعلومات عن ولاية مكتب الأمم المتحدة لغرب أفريقيا ومنطقة الساحل، انظر الجزء العاشر، القسم الثاني، ”البعثات السياسية الخاصة“.

(١٣٩) S/PV.7735، الصفحة ٤؛ S/PV.7862، الصفحة ٤؛ و S/PV.8002، الصفحتان ٣ و ٤. ولمزيد من المعلومات، انظر الجزء الأول، القسم ١٣، ”السلام والأمن في أفريقيا“.

(١٤٠) انظر، على سبيل المثال، S/PV.7735 و S/PV.7604 و S/PV.8002. وأعقب الجلسات مشاوراتٌ غير رسمية.

(١٤١) انظر S/PV.7848.

(١٤٢) S/PRST/2016/19، الفقرات الثالثة والرابعة والعاشرة.

(١٤٣) القرار ٢٣٣٧ (٢٠١٧)، الفقرتان ٢ و ٣.

الإيجابية في عدة بلدان من غرب أفريقيا، ولا سيما الانتقال السلمي للسلطة في غامبيا، كما رحب بالجهود دون الإقليمية والإقليمية والدولية المبذولة للتخفيف من العواقب الأمنية والإنسانية والإنمائية للعمليات التي ينفّذها تنظيم بوكو حرام[١٤٤].

وأعرب المجلس عن بالغ قلقه إزاء مستوى العنف الذي اتسمت به أعمال القرصنة والسطو المسلح في البحر في خليج غينيا، وشدّد على أن تنسيق الجهود على الصعيد الإقليمي أمر أساسي، وأشار إلى ضرورة تقديم المساعدة الدولية وشجّع المنظمات الإقليمية على تعزيز التعاون فيما بينها، ورحب بإنشاء مركز التنسيق الأقاليمي في الكاميرون وبتنفيذ الاستراتيجية الإقليمية بشأن السلامة والأمن[١٤٥].

وفي رسالة مؤرخة ٢٩ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٦ موجهة إلى الأمين العام من رئيس مجلس الأمن، اتفق المجلس مع الأمين العام بشأن التوصية بتمديد ولاية مكتب الأمم المتحدة لغرب أفريقيا ومنطقة الساحل لمدة ثلاث سنوات[١٤٦]. وإضافة إلى ذلك، أصدر المجلس بيانا رئاسيا في ٢٠ كانون الثاني/يناير ٢٠١٧، رحّب فيه برسالة رئيس مجلس الأمن ومرفقها بشأن تمديد ولاية مكتب الأمم المتحدة لغرب أفريقيا ومنطقة الساحل لفترة أخرى مدتها ثلاث سنوات، من ١ كانون الثاني/يناير ٢٠١٧ إلى ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٩[١٤٧].

(١٤٤) S/PRST/2017/10، الفقرتان الثالثة والتاسعة.

(١٤٥) S/PRST/2016/4، الفقرات الخامسة والتاسعة والثالثة عشرة.

(١٤٦) S/2016/1129 والمرفق.

(١٤٧) S/PRST/2017/2، الفقرة الثانية.

الجلسات: توطيد السلام في غرب أفريقيا

محضر الجلسة وتاريخها	*البند الفرعي*	*وثائق أخرى*	*الدعوات عملاً بالمادة ٣٧*	*الدعوات عملاً بالمادة ٣٩ وغيرها*	*المتكلمون*	*القرار والتصويت (المؤيدون – المعارضون – الممتنعون)*
S/PV.7604 ١٤ كانون الثاني/يناير ٢٠١٦	تقرير الأمين العام عن أنشطة مكتب الأمم المتحدة لغرب أفريقيا (S/2015/1012)			الممثل الخاص للأمين العام ورئيس مكتب الأمم المتحدة لغرب أفريقيا	الممثل الخاص	
S/PV.7675 ٢٥ نيسان/أبريل ٢٠١٦	القرصنة والسطو المسلح في البحر في خليج غينيا رسالة مؤرخة ٦ نيسان/أبريل ٢٠١٦ موجهة إلى الأمين العام من الممثلين الدائمين لأنغولا والسنغال والصين لدى الأمم المتحدة (S/2016/321)		١٦ دولة عضواً[أ]	الأمين العام المساعد للشؤون السياسية، والمراقب الدائم للاتحاد الأفريقي لدى الأمم المتحدة، ورئيس بعثة الاتحاد الأوروبي لدى الأمم المتحدة	جميع أعضاء المجلس[ب]، وجميع المدعوّين[ج]	S/PRST/2016/4
S/PV.7735 ١١ تموز/يوليه ٢٠١٦	تقرير الأمين العام عن أنشطة مكتب الأمم المتحدة لغرب أفريقيا ومنطقة الساحل (S/2016/566)			الممثل الخاص للأمين العام ورئيس مكتب الأمم المتحدة لغرب أفريقيا ومنطقة الساحل	الممثل الخاص	
S/PV.7749 ٢٨ تموز/يوليه ٢٠١٦	تقرير الأمين العام عن أنشطة مكتب الأمم المتحدة لغرب أفريقيا ومنطقة الساحل (S/2016/566)					S/PRST/2016/11
S/PV.7848 ٢١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٦						S/PRST/2016/19

محضر الجلسة وتاريخها	البند الفرعي	وثائق أخرى	الدعوات عملاً بالمادة ٣٧	الدعوات عملاً بالمادة ٣٩ وغيرها	المتكلمون	القرار والتصويت (المؤيدون – المعارضون – الممتنعون)
S/PV.7862 ١٣ كانون الثاني/ يناير ٢٠١٧	تقرير الأمين العام عن أنشطة مكتب الأمم المتحدة لغرب أفريقيا ومنطقة الساحل (S/2016/1072)			الممثل الخاص للأمين العام ورئيس مكتب الأمم المتحدة لغرب أفريقيا ومنطقة الساحل	عضو واحد من أعضاء المجلس (أوروغواي)، والممثل الخاص	
S/PV.7866 ١٩ كانون الثاني/ يناير ٢٠١٧		مشروع قرار مقدم من السنغال (S/2017/55)			جميع أعضاء المجلس	القرار ٢٣٣٧ (٢٠١٧) ١٥-٠-٠
S/PV.7868 ٢٠ كانون الثاني/ يناير ٢٠١٧	تقرير الأمين العام عن أنشطة مكتب الأمم المتحدة لغرب أفريقيا ومنطقة الساحل (S/2016/1072)					S/PRST/2017/2
S/PV.8002 ١٣ تموز/يوليه ٢٠١٧	تقرير الأمين العام عن أنشطة مكتب الأمم المتحدة لغرب أفريقيا ومنطقة الساحل (S/2017/563)			الممثل الخاص للأمين العام ورئيس مكتب الأمم المتحدة لغرب أفريقيا ومنطقة الساحل	أربعة من أعضاء المجلس (الاتحاد الروسي، وأوروغواي، وبوليفيا (دولة – المتعددة القوميات)، وكازاخستان)، والمنسق الخاص	
S/PV.8009 ٢٤ تموز/يوليه ٢٠١٧	تقرير الأمين العام عن أنشطة مكتب الأمم المتحدة لغرب أفريقيا ومنطقة الساحل (S/2017/563)					S/PRST/2017/10

(أ) ألمانيا، وإيطاليا، والبرازيل، والبرتغال، وبلجيكا، وتايلند، وتركيا، وتوغو، وجنوب أفريقيا، والسويد، وقبرص، وكازاخستان، والمغرب، ونيجيريا، وهولندا، واليونان.

(ب) مثّل اليابان نائب المدير العام للمكتب السياسة الخارجية التابع لوزارة الخارجية.

(ج) مثّل السويد وزير الدولة للشؤون الخارجية فيها، الذي تكلم بالنيابة عن بلدان الشمال الأوروبي، ومثّل توغو وزير الشؤون الخارجية والتعاون والتكامل الأفريقي فيها. وتكلم رئيس وفد الاتحاد الأوروبي باسم الاتحاد الأوروبي وأرمينيا، وألبانيا، والبوسنة والهرسك، وتركيا، والجبل الأسود، وجمهورية مقدونيا اليوغوسلافية سابقا، وجورجيا، وصربيا.

١٣ – السلام والأمن في أفريقيا

خلال الفترة قيد الاستعراض، عقد مجلس الأمن ١١ جلسة، بما في ذلك جلستين رفيعتي المستوى[١٤٨]، واتّخذ ثلاثة قرارات في إطار البند المعنون ”السلام والأمن في أفريقيا“. ومن بين الجلسات الـ ١١، عقدت جلستان في ٢٠١٦، وتسعة جلسات في ٢٠١٧. وعقدت ثلاث جلسات بشأن هذا البند لاتخاذ قرار؛ وسبع جلسات للاستماع إلى إحاطات وجلسة مناقشة مفتوحة.

ويرد في الجدول أدناه مزيد من المعلومات عن الجلسات، بما فيها معلومات عن المشاركين والمتكلمين والنتائج. وركّزت مداولات المجلس أساسا على التطورات المتعلقة بالساحل، والتحديات التي تواجه المنطقة، بما في ذلك الحالة في منطقة حوض بحيرة تشاد.

وفي الجلسة المعقودة في ٢٦ أيار/مايو ٢٠١٦، ناقش أعضاء المجلس تأثير تغير المناخ على الأمن والتنمية والاستقرار في المنطقة، والصلات القائمة بين هذه التهديدات والجريمة المنظمة، والاتجار بالبشر، والتطرف العنيف. وفي الإحاطة التي قدّمها الممثل

(١٤٨) S/PV.8006 و S/PV.8080. لمزيد من المعلومات عن شكل الجلسات، انظر الجزء الثاني، القسم الأول.